العنوان:	دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: النسج الجمعوي نموذجاً
المصدر:	مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية
الناشر:	محمد قاسمي
المؤلف الرئيسي:	صمادي، عبدالرزاق
المجلد/العدد:	ع72
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2024
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	57 - 70
رقم MD:	1527265
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase, EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	المجتمع المدني، العمل الجمعوي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الجماعات الترابية، المغرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1527265

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

صمادي، عبدالرزاق. (2024). دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: النسج الجمعوي نموذجاً.مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، ع72 ، 57 - 70. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1527265

إسلوب MLA

صمادي، عبدالرزاق. "دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: النسج الجمعوي نموذجاً."مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعيةع72 (2024): 57 - 70. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1527265

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

الدكتور عبد الرزاق صمادي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "النسج الجمعوي نموذجا"

The role of civil society in activating the National Initiative for Human Development, "the weaving of associations as a model"

مقدمة:

يعتبر العمل الجمعوي ركيزة أساسية لتفعيل المجتمع المدني الذي تسعى إليه العلائق مع الدولة، وعلى مستوى إعادة إنتاج حقل السلطة خصوصا وأن المجتمع المدني[69] هو الوجه الآخر لممارسة السلطة والديمقراطية وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني والدولة ليسا مفهومان متقابلان، بل مفهومان متلازمان ومتكاملان فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته دون الدولة، كما أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين بدون مجتمع مدني يساندها[70]، وكل ما سبق نجد سنده في الفكر الساسي الغربي[71] والعربي حول جدلية الدولة والمجتمع المدني.

69- لمزيد من المعلومات حول المجتمع المدني أنظر:
- الأشهب يونس، المجتمع المدني وإشكالية التنمية السياسية بالمغرب: حول المداخل السوسيوسياسية لفاعلية المجتمع المدني في التنمية الديمقراطية، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، 2013-2014.
- محمد كيشانة، المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصلاحية واختباراته التاريخية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى، 2017.

70 - سعيد جعفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية السياق العام، الأسس والآليات، القرارات والمهارات المطلوبة، مطبعة اومكراف الدار البيضاء الطبعة الثانية، 2006، ص 99.

71- شغلت فكرة جدلية الدولة والمجتمع المدني بال العديد من المفكرين، وبالتالي فقد تضاربت واختلفت مواقفهم في هاته العلاقة في حقب تاريخية مختلفة سواء في القرنين 17 و18 أو في القرن 19. فالمجتمع المدني في إطاره النظري أرسى مبادئه الأولى مع كبار المفكرين أبرزهم توماس هوبز في كتابة اللوفيتان الذي آمن بفكرة السيادة المطلقة للحاكم على المجتمع في شكل عقد، أي أن الفرق بين حالة الطبيعة التي تتسم بالصراع والحرب الكل ضد الكل وكذا حال العقد الاجتماعي التي يتسم بالأمن والسلم شريطة تنازل المحكومين على جميع حقوقهم لفائدة الحاكم، من أجل توفير الأمن الداخلي والخارجي.
أما جون لوك فهو من أهم منظري نظرية العقد الاجتماعي، فهو ينحت في نظريته تصورا فريدا خاصا به مفادها أن فكرة السيادة الجزئية للدولة بدل السيادة المطلقة التي دعا إليها هوبز بمعنى آخر أن الأفراد والمواطنين يجب عليهم أن يتخلوا على جزء من حقوقهم -وليس الكل- لحاكم من أجل عيش في سلام ورفاه، وبالتالي ففكرته حول العقد الاجتماعي ترتبط أساسا بفكرة الملكية، وهي في نظره من أولويات المجتمع السياسي التعاقدي، بالإضافة إلى مفاهيم الحرية والمساواة والرخاء.
والمجتمع المدني في فكر هيغل ينطلق من فكرة أن الدولة المستقلة عن المجتمع هي تجسيد للحرية والعدل في الواقع الإنساني، وهي مجال التحقق الموضوعي للوعي كمحرك للتاريخ، فالدولة في نظره تمثل الدائرة الأشمل لتحقيق التكامل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة في إطار الكلية، فدائرة المجتمع المدني محكومة بأن تقودنا إلى الدولة، فالمجتمع المدني حسب نظره عاجز عن إقامة العقل والحرية من تلقاء نفسه.
فهو يركز على دولة موحدة لبناء أمة وهنا نفهم رفع القداسة عن المجتمع المدني، حيث أصبحت الدولة في نظره المجسدة للحرية والعقل، وعلى خلاف ذلك انتقد ماركس الرؤية الدولتية للمجتمع المدني، واعتبر أن الدولة ليست السبب المنشئ للمجتمع المدني، بل على العكس أن المجتمع المدني هو القاعدة التي تحدد البنية الفوقية، أما أنطونيو غرامشي ففكره حول المجتمع المدني ينطلق من أنه مجال سياسي أيضا لكونه فضاء لتطوين الأيديولوجيات المختلفة وانتشارها، فالجسد الاجتماعي تشد بعضها إلى بعض تلك المساحة التي تحتلها الأنشطة المبادرات الفردية والجماعية التي تقع المؤسسات والأجهزة ذات

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

وتبرز أهمية المقاربة التشاركية[72] التي تنبني عليها المبادرة الوطنية في مدى إشراك الجمعيات في تدبير وتسيير الشأن العام الترابي، خاصة تدبير وإدارة التنمية في جميع مستوياتها، فالجمعيات المحلية تعبر عن إرادة شعبية بأنها أكثر قربا من السكان وهمومهم، خصوصا في المجال القروي، حيث تغيب كل أشكال التأطير سواء من طرف مؤسسات الدولة أو الأحزاب، وتبقى الجمعيات الملجأ الوحيد للفئات المعوزة والمهمشة لطرح مشاكلهم، وهذا ما راهنت عليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[73].

إن أهم ما جاءت به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فيما يخص التسيير والمراقبة هو إعطاء المجتمع المدني[74] الدور الطلائعي من أجل القيام بعمله في تحقيق التنمية من خلال المبادرة التي أضحت تشكل أسلوبا جديدا في تدبير الشأن الاجتماعي يتمثل في العمل على تحقيق التنسيق بين البرامج والتدخلات العمومية خاصة في المناطق الفقيرة الأقل حظوة والمستهدفة مما يبرز أهمية هذه المبادرة ومساهمتها في تطوير العمل الاجتماعي بالمغرب، اذ تعمل على ربط سياسة اللامركزية[75] باللاتركيز، وتبني الحكامة التشاركية القائمة على إشراك جميع الفاعلين المحليين وغرس ثقافة تضامن الجماعات الترابية فيما بينها، وبين باقي المؤسسات من جمعيات وقطاع خاص، أي جميع المعنيين بالمبادرة من أجل ضمان حكامة جيدة تعنى بالمتابعة والتقييم[76].

الطبيعة الاقتصادية البحثية، فالمجتمع المدني حسب النظرة الغرامشية يمثل في نهاية التحليل رابطة للصراع حول التوجه الفكري والثقافي أو الأيديولوجي للمجتمع في كليته. للمزيد من المعلومات انظر:

- حسان حمون، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 4، لسنة، 2022، ص 100.

- إبراهيم السهول، واقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية، المركز الديمقراطي العربي برلين- المانيا، الطبعة الأولى 2021، ص 22,

72- إن المقصود بالمقاربة التشاركية هي مشاركة المواطنين ومساهماتهم في رسم السياسات العامة ووضع القرار العمومي، كما تعتبر الديمقراطية التشاركية معيار من المعايير التي تهم الشأن العام المحلي والأطراف السياسية المحلية، وتسهم في إشراك المواطنين في اتخاذ القرار العمومي.

كما يراد بالديمقراطية التشاركية البديل عن الديمقراطية الكلاسيكية المتعارف عليها فهي تحيلنا إلى نوع من المساهمة التفاعلية في تدبير الشأن العمومي والسياسي، وهي في شكل تفاوضي وتشاوري لتقسيم المسؤولية.

73 - إدرس قرطول، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والحكامة الجيدة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، 2009-2010، ص 101.

74- المجتمع المدني هو مجموعة من التكتلات الداخلية تأخذ شكل جمعيات ومؤسسات واتحادات ومن ذلك المنظمات الغير الحكومية، فالمجتمع المدني يعتبر فاعلا مركزيا وحاسما للتنمية البشرية، وأصبح يؤثر اليوم على سير المجتمع المغربي الذي يتوفر على قانون الجمعيات منذ سنة 1958، وبالرغم من العلاقات المضطربة التي كانت تربط الحركة الجمعوية بالدولة، إلا أن المجتمع المدني سرعان ما فرض نفسه كمكون أساسي للرأسمال الاجتماعي وللإمكان البشري للبلاد وأبان عن قدرات مهمة على التجديد في ميدان الحكامة والتنمية، ولقد ظهر مفهوم المجتمع المدني في بداية القرن الثامن عشر كضرورة فرضتها مجموعة من المتغيرات التي شملت ميادين العلم، والصناعة والتجارة والاجتماع والسياسة، هذه المتغيرات حدثت أولا في المجتمعات الأوربية ولاحقا في باقي المجتمعات الأخرى. واصف منصور: المجتمع المدني، الضرورات والتحديات والمحاذير، مطبعة دار النشر المغربية، 2007، ص 17- 18.

75- يقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات الجماعات الترابية أو المصلحية وتخضع هذه الهيئات المحلية في ممارسة وظيفتها لإشراف ورقابة الحكومة المركزية، أما اللاتركيز فتقوم على أساس تخويل بعض موظفي الوزارة في العاصمة أو في شكل لجان تعين الحكومة أعضاءها حق البت نهائيا في بعض الأمور دون حاجة للوزير المختص وذلك لتخفيف العبء على الوزير. واللاتركيز الإداري له صورتان : التفويض في الاختصاص و التفويض في التوقيع. للمزيد من التفاصيل انظر:

- محمد الاعرج القانون الإداري المغربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الثامنة، الدر البيضاء، 2024، ص 97-98.

76- Mostapha fikri, la bonne gouvernance administrative au Maroc : mission possible » libraire Mohammedia et du groupe immobilier allé Mohammedia 2005, p 336.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

منذ انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[77]، عرفت الجمعيات والتعاونيات[78] والمؤسسات التطوعية، دينامية وحيوية كبيرة كفاعل أساسي، وأصبحت شريكا فعليا في البرامج التي أطلقتها المبادرة ومحركا أساسيا لمسار الفعل التنموي. الشيء الذي دفعنا كباحثين للتساؤل حول ما مدى مساهمة المجتمع المدني بصفة عامة والنسيج الجمعوي بصفة خاصة في تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

من أجل معالجة هذه الاشكالية سوف يتم تسليط الضوء على مستويات تدخل النسيج الجمعوي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرورا بتحديد آليات التعاون بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني وانتهاء بإبراز محدودية النسيج الجمعوي.

وعلى هذا الأساس؛ سوف نقوم بالتحليل الموضوعي لمشاركة الفاعلين والعلاقات القائمة من أجل الوقوف على ملاحظات أولية والخروج بخلاصات واستنتاجات أساسية.

المحور الأول: مستويات تدخل النسيج الجمعوي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تساهم الجمعيات بشكل فعال في مختلف مجالات العمل الاجتماعي بفعل قربها من اهتمامات الساكنة واندماجها في أوساطهم، حيث كانت الصوت المعبر عن احتياجاتهم والذي يحمل آراءهم ومقترحاتهم ليوصلها إلى دوائر القرار. فالتنظيم البسيط والتدبير المرن غير المكلف لجمعيات المجتمع المدني، والاشتغال على أساس التطوع لفائدة الصالح العام في غالب الأحيان، يكسب مواقفها وتدخلاتها كثيرا من السرعة والفعالية وأيضا الموضوعية والشفافية، على عكس الإجراءات الإدارية الرسمية التي تتسم بالطول والتأخير والتي قد يزيدها تضارب المصالح تعقيدا.

يمكن تحديد أدوار النسيج الجمعوي[79] على مستويين في متابعة وتنفيذ المبادرة وتقييم[80] أدائها، فالمستوى الأول مستوى داخلي يهم تكوين هيئات المبادرة، أما المستوى الثاني فيتموقع خارج هيئات المبادرة سواء كمستفيد أو صاحب مشروع ممول من المبادرة، أو كفاعل مدني متتبع وراصد لها من الخارج[81].

77- تم اطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005، وهو أكبر نموذج تنموي يحمل في طياته بعدا من أبعاد التغيير والابتكار، لكونه يجعل الانسان في صلب الأولويات والسياسات العمومية.

78- تعتبر التعاونيات المكون الأساسي للاقتصاد الاجتماعي بالمغرب والمكون الأقدم، فلقد بدأت التعاونية الأولى بالمغرب في ظل الحماية في عشرينات القرن العشرين مؤسسة من طرف فرنسيين في القطاع الفلاحي، وبدأ المغاربة بدخول العمل التعاوني في الأربعينات وكان عدد التعاونيات في بداية الاستقلال 145 تعاونية، وقد اعتبرت حينها وسيلة فعالة وناجعة لتنمية الفلاحية والعالم القروي في مغرب كانت أغلبية ساكنته قروية، ولتنظيم هذا النسيج أصدر قانون تعاوني موحد يفتح المجال للعمل التعاوني في كل القطاعات سنة 1984، ويتعلق الأمر بالقانون 24/83 المتعلق بالنظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون مع الإشارة إلى أن المكتب الأخير أحدث في 18 شتنبر 1962، وتم تحويله إلى مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي سنة 1975. حسن طارق، المغرب الاجتماعي 2008-2009 تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، المجلة المغربية السياسات العمومية، دار القلم، الرباط سنة 2009، ص 56.

79- يشكل النسيج الجمعوي أحد الأركان الأساسية ضمن جهود حركة المجتمع المدني، لما له من دور في قيادة المسيرة التنموية صحبة الدولة والقطاعات الأخرى. حضور قوي يؤكده ما يقارب أربعين ألف جمعية تغطي جل التراب الوطني وأكثر من مليون منخرط . لخيار زهير، المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، (سؤال الحكامة في المغرب رهانات وتطبيقات)، العدد الثامن، 2008، ص 21 .

80- تجدر الإشارة أنه أبان التعاطي مع المفاهيم عدم الخلط بين عمليتي التقويم والتقييم في الدورة الحياتية لصنع السياسات العمومية، فالتقويم هو عملية إعادة إصلاح السلوك وتوجيهه، أما التقييم فهي عملية منهجية تحليلية تقيس فعالية ونجاعة العمل من خلال مقارنة النتائج على التوالي مع الأهداف المتوخاة ومع الوسائل المستخدمة لمزيد من الايضاح والتفصيل انظر:
- عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق، دار النشر غير مذكور، الطبعة الأولى، 2009، ص 144.

81- خليل سعدي، دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط-اكدال، السنة الجامعية 2007/2007، ص 93.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

وعلى هذا الأساس؛ فإن النسيج الجمعوي حاضر بقوة في جميع هيئات المبادرة ولجانها فعلى المستوى المركزي المحلي فهو ممثل باللجان المحلية المكلفة بتنزيل برامج محاربة الفقر في الوسط القروين وبرامج محاربة الاقصاء بالوسط الحضري، كما أنه يمثل باللجنة الجهوية المكلفة ببرامج محاربة الهشاشة الاجتماعية، والمكلفة كذلك بمتابعة اللجان الإقليمية وبالتالي اللجان المحلية، وهو يمثل باللجان الإقليمية بالبرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية المحلية من خلال المهام المتعددة الموكولة إليه وبمشاريع اللجان المحلية.

يحضر النسج الجمعوي مع باقي المكونات الأخرى ضمن اللجان المحلية والإقليمية للمبادرة، ويعتبر مسؤولا عن تحديد المستهدفين والعمليات الواجب برمجتها، ولكن تكون متابعة فعالة على مستوى مرحلة التشخيص، وإعداد وإنجاز العمليات فمتابعة عملية تحديد المستهدفين عملية تحتاج إلى الاحتكاك المباشر، والمستمر مع هؤلاء المستفيدين وكما هو الحال بالنسبة للمشاريع الواجب برمجتها فهي تحتاج إلى معرفة ميدانية بطبيعتها وأهدافها وو اقعها والنسيج الجمعوي مطالب بمتابعة ومعرفة مدى جدواها وصلاحيتها للبرمجة، ويجب عليه أن يتدخل قبل برمجتها لإبداء ملاحظاته فيها.

وفي هذا الصدد؛ خلص المشاركون في الملتقى الجهوي الر ابع للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول الالتقائية[82] التي احتضنت أشغاله في مدينة آسفي يوم السبت 29 دجنبر 2007 إلى العديد من الملاحظات[83].

بالإضافة إلى ذلك فإن النسيج الجمعوي مسؤول عن متابعة تنفيذ عمليات المبادرة الموكولة إلى مختلف الشركاء (المصالح اللامركزية، الجماعات، الجمعيات المحلية)، كما أنه مسؤول عن متابعة تفعيل العمليات المؤمنة على مستوى اللجان المحلية للنسيج الجمعوي، فرقابته وتقييمه يمثلان جميع العمليات والمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الاقليمية، والتي تعتبر مسؤولة عنها، وهنا يجب التأكد على أن المشاريع التي تستفيد من الدعم المالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تخضع للتقييم والافتحاص المالين كما ستخضع لمساطر تتبع انجازها من طرف اللجنة الإقليمية ذلك حسب عقدة الشر اكة أو مساطر التقييم والافتحاص.

وكذلك من بين الأعمال التي يقوم بها النسيج الجمعوي فيما يخص المتابعة خاصة في برنامج محاربة الفقر في العالم القروي مثلا: هو متابعة مدى انجاز التشخيص التشاركي لكل جماعة مستهدفة من طرف لجانها المحلية، وتقييم حجم ومدى مشاركة الساكنة المستهدفة في صياغة المشاريع وتحديد العمليات وكذا متابعة مدى فعالية وحضور النسيج الجمعوي القروي في أشغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتقييم أدائه، وبالتالي الخروج بتوصيات تمكن من تحديد كيفية تحسين شروط الفعالية والأداء خاصة على مستوى برنامج محاربة الهشاشة.

82- تهدف الالتقائية الى تحقيق التواصل وربط العلاقات وتوحيد الآراء والأفكار، وهي إحداث التقارب فيما بين المناطق والشعوب من أجل تحقيق هدف معين وواحد في الحياة، أما في مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهي إحدى مقوماتها الأساسية وتشكل رافعة لتحقيق الاندماج بين المجهودات القطاعية سواء في المدن أو القرى.

83 - حصرت هذه الملاحظات فيما يلي:

- غياب الآليات العامة، الخاصة بفرق التنشيط خصوصا القروية منها.
- ضعف التنسيق بين المصالح الخارجية
- عدم انضباط بعض اعضاء اللجان في الحضور نتيجة تغير المؤسسات لممثليها في كل اجتماع أو لقاء.
- طبيعة فرق التنشيط وتشكيلها خصوصا في الجامعات القروية تتشكل غالبا من الكاتب العام والتقنيين في غياب المجتمع المدني.
- كما أن مشاريع بعض الجمعيات عفوية لا تستند على التشاركية ولا تستشير الساكنة المستهدفة.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

كما أن النسيج الجمعوي يتواجد ضمن المجموعات التقنية المصغرة بوصفها هيئات تقريرية، وما يمنحه هذا التواجد من فرص للمتابعة الميدانية لييسر أشغال المبادرة على المستوى المحلي هذه المتابعة الأخيرة يمكن أن تساعد على الوقوف على مجموعة من المؤشرات، التقييم والتتبع الأساسية خاصة لطرق أجرأة تنفيذ المشاريع[84].

ناهيك عن الدور الهام الذي يقوم به المرصد الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جانب شبكة النظم المعلوماتية، والتي تربط بين المستوى المركزي وكافة الأقاليم والعمالات، لتتبع ومباشرة صرف التمويل وأطر الانجاز الميداني لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفي هذا الإطار يتم متابعة أثر الانجاز عبر معيار المؤشر المندمج للتنمية البشرية، وكذا تحليل تطور مبادرة التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى للمرصد.

لتفعيل آليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتوفير شروط التنمية الشاملة والحكامة المحلية تم إشراك فعاليات المجتمع المدني، حيث أصبح يمثل أهمية محورية داخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتتحقق مشاركة الفاعلين الغير الرسميين من خلال فعاليات المبادرات التنموية التي يطرحها واعتماده ممارسة و اقعية لصياغة وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية[85]، وعلى هذا الأساس شهد القطاع الجمعوي، تطورا مهما خلال السنوات الأخيرة. إذ ازداد عدد الجمعيات منذ سنة 1997 في جميع مناطق المملكة حيث سجلت 41,9% جمعية سنتي 1997 و2004 وقد ارتفعت هذه النسبة بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشكل ملفت للانتباه. ففي سنة 2007 كان ما يقارب 45.000 جمعية لساكنة بلغت 30.841.000 نسمة، ليبلغ عددها 90 ألف جمعية إلى حدود سنة 2012، وتتواجد هذه الجمعيات بمختلف الجهات لكنها تتناسل بكثافة أكبر بجهة الرباط- سلا- زمور- زعير ب 253 جمعية[86]. ولقد ازداد عدد الجمعيات سنة 2023 إلى أزيد من 268 ألف جمعية.

المحور الثاني: آليات التعاون بين الجماعات الترابية والمجتمع المدني

عمل المغرب على تطوير تجربته في مجال اللامركزية منذ الاستقلال، حيث وضعت اللبنات الأولى للتنظيم الجماعي بإصدار أول ميثاق جماعي في 23 يونيو 1960 يتضمن توجيهات عامة للنهوض بالتنظيم المحلي، غير أنه لم يعط أي اختصاصات هامة للمجالس المنتخبة ووسع من صلاحيات ممثلي السلطة المركزية، ما جعله بعيدا عن تفويض سلطة التدبير المحلي. ثم وضع قانون تنظيم العمالات والأقاليم في 12 شتنبر 1963، والذي جعل العمالات بمثابة وسيط بين السلطة المركزية والجماعات الترابية كخطوة أولى في مسار تطوير اللامركزية.

وفي 30 شتنبر 1976 صدر الميثاق الجماعي والذي اعتبر منعطفا حاسما في مجال اللامركزية، حيث أعاد هذا الميثاق الاعتبار للجماعات المحلية ومنحها اختصاصات واسعة لتدبير التنمية المحلية، بحيث شكل

84 - تتمثل أهداف البرنامج الأفقي في الآتي:
- تشجيع الاندماج العائلي للأشخاص المعنيين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة حاليا من طرف الجمعيات والهيئات العمومية وذلك لتوفير مواصفات الجودة التي تتضمن شروط الحفاظ على الكرامة الانسانية.
- إحداث القدرات الاضافية لاستقبال الأشخاص المعنيين في المناطق ذات الخصاص.

85- الحسين ضعيف، الحكامة المحلية في ميدان التنمية البشرية، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام تخصص تدبير الشأن العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، 2010، ص 18.

86 -ROYAUME DU MAROC HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) exercice 2007, rapport synthèse décembre, P 21.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

النواة الأولى لإدارة اقتصادية واجتماعية محلية. ثم تواصلت بعد ذلك الخطوات من أجل تدعيم الحكامة اللامركزية، خاصة بعدما تبين قصور السياسات المتبعة في تدبير الشأن المحلي.

كما صدر سنة 2002 الميثاق الجماعي الذي اعتبر بدوره قفزة نوعية في مسلسل اللامركزية. حيث وضع إطارا جديا يستهدف تعزيز اختصاصات ممثلي السلطة على الصعيد المحلي وتقوية الدور المنوط بالمجالس المنتخبة، وإدخال تحسينات على النظام الأساسي للمنتخب المحلي وتخفيف سلطة الوصاية. كذلك فإن إصلاحات 2008 للميثاق الجماعي قد أكدت على ضرورة دعم الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين وفي مقدمتهم الجمعيات وإحداث شراكات التنمية المحلية والأخذ بالمقاربة التشاركية في وضع المخططات الجماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة مقاربة النوع. كما عرفت سنة 2009 تعديل الميثاق الجماعي من أجل تحسين الحكامة المحلية وعصرنة التدبير المالي للجماعات.

ونظرا لأن الشراكة تعد أحد الآليات الضرورية لتفعيل الاستثمار وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية، حيث تكون الشراكة بين جميع الفاعلين من جماعات ترابية ومؤسسات عمومية ونسيج جمعوي وقطاع خاص، أعطى الميثاق الجماعي 78.00[87] اختصاصات للجماعات الترابية بمقتضى المادة 36 لتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني. ولهذه الغاية فالمجلس الجماعي يضع برامج تجهيز الجماعة ويقترح كل الأعمال الواجب انجازها بتعاون أو شراكة مع الإدارة والجماعات الترابية الأخرى، أو الهيئات العمومية، ويتخذ كل التدابير التي من شأنها تقويم القدرات الاقتصادية للجماعة، خاصة في مجال الفلاحة والصناعة والتجارة والسياحة وقطاع الصناعة التقليدية ويقوم بالأعمال اللازمة لإنعاش وتشجيع الاستثمارات الخاصة، ويبث في شأن مساهمة الجماعة ويقترح إبرام كل اتفاق للتعاون أو الشراكة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الجماعات الترابية لها الصلاحية في اختيار طرق تدبير المرافق العامة، وبالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص[88] إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة المحلية وذلك عن

87- ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ قانون رقم 78.00 متعلق بالميثاق الجماعي، ج ر عدد 5058 بتاريخ 21 نوفمبر 2002، مغير بظهير شريف رقم 1.03.82 صادر في 20 محرم 1424 (24 مارس 2003) بتنفيذ القانون رقم 01.03، ج ر عدد 5093 بتاريخ 24 مارس 2003، ومغير ومتمم بالقانون رقم 17.08 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.08.153 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، ج ر عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.

88- تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية من أجل تدبير المرافق العامة. ولهذا يشكل القطاع الخاص أهمية محورية والعمود الفقري للعملية التنموية، فهو يعتبر شريكا داخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحيث يتموقع داخلها من خلال ثلاثة مستويات وهي: التمثيل والتكفل بمجموعة من مشاريع المبادرة والاستثمار فيها وكذا الاستفادة من تمويلاتها ومن السلفات الصغرى التي تؤطرها الجمعيات.

فعلى مستوى التمثيلية فالقطاع الخاص ممثل ضمن الشبكة الجهوية لخبراء المساعدة التقنية والفنية في مجال التنمية المستدامة، حيث يعزز هذه الشبكة في شكل مقاولة، إلى جانب الجامعة والنسيج الجمعوي وهو ممثل أيضا ضمن مكونات المرصد الوطني للتنمية البشرية في شخص الشركات إلى جانب الإدارات العمومية، الجمعيات، وسائل الإعلام، وممثلي البرلمان، وهنا تبرز أهمية القطاع الخاص المتمثل في تقديم الخبرة والمتابعة وتقييم مختلف عمليات المبادرة.

أما على مستوى التكفل بمشاريع المبادرة والاستثمار فيها، فالقطاع الخاص يعد الجهاز المكلف بالتنمية والإنجاز في كثير من مشاريع المبادرة وبرامجها الأصلية، وكذلك كل ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية من ماء وكهرباء وطرق، ومراكز استقبال...إلخ. سومية حنون، الالتقائية في الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا" رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة الحسن الثاني المحمدية، سنة 2008-2009، ص 66.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

طريق عقد اتفاقيات التعاون عبر اللجوء إلى أساليب وشركات الاقتصاد المختلط[89] أو عقود الامتياز[90] أو كل طريقة أخرى من طرق التدبير المفوض[91] طبقا للمادة 39 من الميثاق الجماعي. وهذه الطرق قد أملتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتمثل أساسا في الخيارات والتوجهات الجديدة التي أصبحت الدولة تطبقها، من أجل بلوغ حد أقصى من الفعالية وتحقيق أفضل النتائج، وتلبية مختلف حاجيات الأفراد في أحسن الظروف.

كما أن الميثاق الجماعي رقم 78.00 أكد على دور الجمعيات بالمساهمة في التنمية خاصة في فصوله 41-42، وبهذا يكون القانون المتعلق بالميثاق الجماعي قد خطا خطوة إيجابية في إشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي، ذلك أن التعاون مع الجمعيات وتشجيعها يشكل أحد الأساليب الأساسية لتكريس التنمية التشاركية عن طريق انتقاء المشاريع والتعاقد مع السكان في حل المشاكل الاجتماعية، فمشاركة المواطنين عبر الجمعيات يعد مطلبا ضروريا لتطوير اللامركزية لكونها الأقرب إلى معرفة و اقع السكان من الإدارة. ويؤكد كذلك الميثاق الجماعي المعدل على إحداث لجنة استشارية لدى المجلس الجماعي تدعى "لجنة المساواة وتكافؤ الفرص" والتي تتكون من شخصيات تنتمي إلى جمعيات محلية وفعاليات من المجتمع المدني يقترحها رئيس المجلس الجماعي[92].

وفي هذا الإطار، عرف المغرب مرحلة جديدة من التطور في مجال اللامركزية انسجاما مع التطورات التي عرفتها. لقد فتح دستور 29 يوليوز 2011، آفاقا جديدا واسعة للامركزية والديمقراطية المحلية، تمثلت في الانتقال إلى الجهوية المتقدمة التي تدعم الديمقراطية باعتماد الانتخاب المباشر لأعضاء مجالس الجهات، وإعطاء الجهة مكان الصدارة في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، وتكريس مبدأ التدبير الحر للشأن المحلي، حيث منحت صلاحية تنفيذ مقررات مجالس الجماعات الترابية لرؤساء المجالس، مع تحديد الموارد المالية الذاتية وتوفير الموارد المرصودة من ميزانية الدولة لدعم مشاريع التنمية مع السعي لتشجيع التعاون والشراكات وتقوية التضامن بين الجماعات من أجل إنجاز المشاريع التنموية.

لقد دعمت القوانين التنظيمية[93] التي صدرت في 2015 هذه التوجهات بوضع اللبنات لمأسسة التدبير في إطار الجهوية المتقدمة. فبالإضافة للدفعة القوية التي منحها دستور 2011، لمسار اللامركزية والجهوية

89- تعد شركة الاقتصاد المختلط شركة مساهمة تكتتب الدولة أو أحد الأشخاص العامة مع الخواص في رأسمالها بهدف استغلال مرفق العام. أحمد بوعشيق، المرافق العام الكبرى، الطبعة الرابعة دار النشر المغربية دار الشباب، 1999، ص 164.

90- أسلوب الامتياز تعهد من خلاله السلطة مانحة الامتياز بمقتضى عقد إلى ملتزم سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا خاصا أو عاما بإدارة مرفق عمومي أو إنجاز أشغال عمومية، مستعملا في ذلك أمواله وعماله وعلى مسؤولياته، تحت إشراف السلطة مانحة الامتياز ومقابل ذلك يحق للملتزم تقاضي رسوم من جمهور المنتفعين، أو حقه في استغلال المنشأة لحسابه الخاص شريطة أن يعيد المنشأة إلى الإدارة بعد انتهاء المدة المتفق عليها. د عبد الله حداد، الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى، منشورات عكاظ، الرباط، أكتوبر 2001، ص 134.

91- يدخل التدبير المفوض في إطار سياسة الخوصصة التي تنهجها الدولة والتي تعهد إلى القطاع الخاص تسيير المرافق العامة لمدة محدودة وتحت مراقبة السلطات المانحة، أحمد بوعشيق، المرافق العام الكبرى، مرجع سابق، ص 177.

92- وزارة العدل، الميثاق الجماعي، إصدارات مركز الدراسات والأبحاث الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو سلسلة نصوص قانونية غشت 2011، عدد 5، ص6.

93- يتعلق الأمر بالقوانين التنظيمية التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015 ص 6585-6624.
- الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.13 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015 ص 6625-6659.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

الموسعة من خلال توفير الوسائل والآليات للمنتخبين المحليين لتحسين تدبير الجماعات الترابية. فقد عمل الإصلاح الترابي لسنة 2015 على تدعيم الوسائل المالية لهذه الجماعات وتوسيع اختصاصاتها في إطار ترشيد الحكامة الترابية[94]. لقد نصت القوانين المشار إليها على إحداث وكالات لتنفيذ المشاريع، وإمكانية إحداث شركات للتنمية. كما نصت على تفعيل صندوق التأهيل الجماعي وصندوق التضامن بهدف تقليص التفاوت بين الجهات.

لقد توخى النموذج التنظيمي الذي اعتمد لتنفيذ مشروع المبادرة تحقيق الحكامة المبنية على المشاركة الواسعة لكافة فعاليات المجتمع، والتي تضمن الانخراط الفعلي لممثلي الشعب والسلطات المحلية من أجل ترسيخ مفهوم تملك المشروع والسعي لإنجاحه، مع احتفاظ السلطات المركزية بدور محوري في رسم التوجهات الكبرى، ووضع القوانين والأنظمة والحرص على تنفيذها وكذلك القيام بمهمة التتبع والتقييم.

وفي السياق نفسه فإن النتائج المحصل عليها في الفترة الممتدة ما بين 2005-2010 من عمر المبادرة مكن من تجريب تصور مالي متقدم لدمقرطة ولوج الجمعيات للدعم العمومي، حيث تم تخصيص أكثر من 4235 مليون درهم لتمويل 9651 مشروعا جمعويا أي بنسبة 44 في المائة من الغلاف الإجمالي للنفقات المعروفة، وبمعدل 706 درهم سنويا.

فحسب احصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2007 بأن 140 جمعية لكل 100000 نسمة، وثلاثة أرباع من الجمعيات مخصصة لمجلات التنمية المحلية وحاجيات المواطنين من صحة وتضامن وسكن وتربية على المواطنة ومحاربة الامية وتنشيط رياضي يمثل حوالي 62 في المائة من العدد الإجمالي للجمعيات والجدير بالاهتمام التزايد المهم في عدد المنظمات الغير الحكومية خلال الفترة الممتدة بين 1997-2007 حيث أن 8 جمعيات من أصل تأسست خلال هذه الفترة.

المحور الثالث: محدودية النسيج الجمعوي

تتعلق هذه الاكراهات بالمجتمع المدني الذي يشكل تمثيلية مؤسساتية في القرار المحلي عبر اللجان الجهوية والإقليمية والمحلية للمبادرة من جهة، ويمكن الفاعل المحلي بمقاربة تنموية كفيلة بخلق مسارات تشاركية أكثر شفافية، وأكثر انفتاحا على الحاجيات المعبر عنها بطريقة إرادية من طرف الجماعات والأفراد في وضعية صعبة من جهة أخرى[95].

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من المشاريع التي تهدف إلى التصدي للعجز الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية للساكنة، لذلك عملت على خلق أجهزة للحكامة وآليات لتدبيرها وتضم هذه الهياكل مختلف الفاعلين في مجال التنمية البشرية من ضمنها جمعيات المجتمع المدني غير أن تفعيل

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.12 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015 ص 6660-67085.

94- بروز الأشكال الجديدة للحكامة الترابية لا تعني نهاية الدولة ولا نهاية السياسات القطاعية، ولكنه تغيير على نطاق واسع لهذا النشاط قصد المساهمة في تعقيدات أنماط ضبط المجتمعات التي هي في حد ذاتها معقدة، وهذا يعتبر إكراها يفرض على الفاعلين تغيير قواعد اللعبة، وكما أشار إليه SASKIA SASSEN ليس هناك انقطاع بين مختلف المستويات، فالمحلي ليس تابعا للكلي، ولكن الكلي هو المحلي، وهذا يعني أن المحلي سيساهم مباشرة في الكلي، لأن الأخير موجود في كل مكان.

- SASKIA SASSEN, la globalisation, une sociologie, paris, Gallimard, 2009 ; p 12.

95- حسن طارق، المغرب الاجتماعي 2008-2009 تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 65.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عرف إكراهات وذلك راجع لعدة أسباب منها ماهو مرتبط بالشركاء والأجهزة المشرفة عليها ومنها ما هو مرتبط بتوزيع وتدبير المبالغ المالية على المشاريع والبرامج المنجزة[96].

على الرغم من الدور المحوري مكونات المجتمع المدني وخاصة النسيج الجمعوي إلا أنه يواجه مجموعة من العراقيل والاكراهات[97] التي تحد من فعاليته وتتجلى أساسا في إكراهات داخلية وأخرى خارجية.

1- الاكراهات الداخلية:

بالرغم من الأدوار المهمة التي تقوم بها الجمعيات داخل المكونات المؤسساتية للجان سواء منها المحلية أو الإقليمية و أيضا الجهوية، إلا أن الجمعيات تعاني من عدة مشاكل تحد من عمله التنموي داخل المجتمع وتتجلى فيما يلي:

- افتقار الجمعية للكفاءات المهنية التي تجعلها قوة مؤثرة في التنمية المحلية.
- ضعف العنصر البشري المتمثل في نقص المهارات والخبرة الشيء الذي ينعكس سلبا على التسيير المؤسساتي والعجز عن متابعة الملفات وتدبير الموارد البشرية.
- تكرار المشاريع التقليدية وقلة الابتكار وذلك راجع إلى حداثة بعض الجمعيات التي تعجز عن الإنفاق على تأطير أعضائها والدفع من قدراتهم التقنية وتمكينهم من الخبرة والتجربة الأزمة.
- النزاعات الشخصية بين أعضاء الجمعية بسبب غياب الانسجام والتواصل بين الأعضاء مما يؤدي إلى تهميش العناصر الحيوية وعرقلة العمل الجمعوي.
- العجز في التخطيط والرقابة وإعداد البرامج، وهذا ناتج عن محدودية بعض الجمعيات في تتبع وتقييم المشاريع وعدم القدرة على تحديد استراتيجية واضحة للتنمية.
- انعدام القدرة على الاستمرارية في المشاريع وذلك راجع إلى عدم توفر الجمعيات على التكوين في المجال القانوني[98] والاقتصادي التي تفرضها بعض المساطر الإدارية كالصفقات العمومية والإجراءات

---

96 - KILALI Abderrazak, gouvernance locale et exclusion sociale au Maroc: Etude de cas Arrondissement Yaacoub El mansour, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes supérieures Approfondies, Faculté des sciences juridiques économiques et sociales Souissi, rabat, 2007/2008, p 381.

97 بالإضافة الى الإكراهات الداخلية والخارجية هناك عراقيل كثيرة سندكر أهمها: هناك الاكراهات الإدارية التي تصدر عن بعض رجال السلطة مع العمل الجمعوي من خلال امتناعهم عن تقديم التصريح بتأسيس الجمعيات، وتأخر في تسليم الوصل النهائي وتعقيد مسطرة التصريح بإنشاء الفروع المحلية والإقليمية للجمعيات الوطنية، بالإضافة إلى أن القوانين ينقصها التحيين والتجاوب، وكذا غياب إطار منظم لمختلف أشكال التطوع المدني

- نقص الموارد المالية: للحديث عن حجم الموارد المالية فإن 78.8 في المائة من الجمعيات تشتغل بميزانية سنوية لا تصل إلى مائة ألف درهم 100000 درهم و أن جمعية واحدة من أصل خمسة تشتغل بميزانية سنوية أقل من 5000 درهم وأن الجمعيات التي لا تتعدى ميزانيتها السنوية 100000 تمثل نسبة 80 في المائة من مجموع الجمعيات، وتتقاسم أقل من 10 في المائة من الموارد المالية الاجمالية التي يتوفر عليها سنويا النسيج الجمعوي.

في حين أن الجمعيات ذات ميزانية سنوية تتجاوز المليون درهم لا تمثل سوى نسبة 2.5 في المائة من مجموع الجمعيات، بالرغم من أنها تحتكر نسبة 63 في المائة من إجمال الموارد المالية للنسيج الجمعوي.

كما أن أكثر من 94 في المائة لا تمسك معطياتها حاسوبيا، وأن نسبة 78 في المائة منها غير منخرط في أي شبكة، وأن 8 من أصل 10 جمعيات ليس لها حاسوب

أما على مستوى نقص التكوين فانه يعتبر من الاكراهات البنيوية والصعوبات الذاتية التي ينبغي تجاوزها، كما أن هناك ضعفا على مستوى الحكامة وخصوصا فيما يتعلق بالديمقراطية الداخلية.

98- حسب الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة والمكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني سنة 2015 فان قانون تقديم العرائض في المغرب، لم يحفز جمعيات المجتمع المدني على الانخراط بفعالية لتعزيز وتطوير الديمقراطية التشاركية، كما ينص على ذلك دستور 2011.

فالحصيلة جد ضعيفة، تلك التي تمخض عنها تفعيل القانون المتعلق بتقديم العرائض والملتمسات من طرف جمعيات المجتمع المدني، اذ بلغ عدد العرائض التي تقدمت بها الجمعيات مند صدور القوانين التنظيمية للعرائض سنة 2015 حسب احصائيات

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

التنظيمية للمقاولات الخاصة المكلفة بتنفيذ المشاريع من جهة ومن جهة أخرى انقطاع الإعانات المالية و انسحاب بعض المنخرطين ذوي خبرة.

إضافة إلى الاكراهات الداخلية التي تعاني منها الجمعيات والمتمثلة في محدودية العنصر البشري وغياب أطر تقنية وإدارية هناك أيضا اكراهات مالية تعرقل هي الأخرى عمل الجمعيات وقد تجلت في تز ايد حاجيات العمل الجمعوي[99] والاعتماد على موارد سهلة وقصيرة الأجل كالإعلانات والهبات. وهناك أيضا ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. ومما يزيد من تأزيم الوضع ارتفاع تكلفة القروض الصغرى ومستوى المساهمات المطلوبة للانضمام إلى التعاونيات[100] أو الحصول على التمويل اللازم (10% إلى30%) من المبلغ الإجمالي للمشروع الشيء الذي يبدو صعبا بالنسبة لحاملي المشاريع وخاصة الأكثر فقرا منهم.

2- الاكراهات الخارجية:

تعاني الجمعيات أيضا من إكراهات خارجية تجلت فيما يلي:

- كثرة الجمعيات، وتشابه أنشطتها الشيء الذي يؤثر سلبا على العمل الجمعوي نظرا لغياب التجديد والإبداع.
- تناسل الجمعيات الغير الجادة التي تسعى إلى كسب الدعم المالي التي تقدمه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- قصور الإعلام في مساندة الجمعيات مما يؤدي إلى محدودية تفاعلها مع الساكنة.
- غياب التعاون داخل الفضاء الجمعوي بصفة عامة.
- تحكم تدخل الأحزاب في عمل بعض الجمعيات مما يحد من فعالية أي عمل تنموي.
- ضعف التنسيق والتواصل بين الجمعيات والهيئات المنتخبة ناتج عن النزاعات المصلحية المتجاذبة[101].

إذا كانت مشاريع التنمية التي يوكل أمر إنجازها للأطر العليا والمهندسين والمتخصصين من خرجي المعاهد العليا، تحتاج إلى مواكبة وتقوية للقدرات، وتكوين مستمر يواكب المستجدات ويتتبع آخر الاكتشافات العلمية والتقنية والنظريات الجديدة في كل المجالات. فإن مشاريع التنمية البشرية التي يشترك في إنجازها شرائح واسعة من مكونات النسيج المجتمعي الذين تختلف قدراتهم ومعارفهم ومستوياتهم، وغالبا ما يكون جزء هام منهم من ذوي مستويات محدودة في التعليم وفي التكوين، تحتاج بدورها وبشكل أكثر إلحاحا إلى التكوين وتقوية القدرات، بل ويعتبر ذلك من الأسس الضرورية للتنمية البشرية المستدامة.

أكتوبر 2018، أقل من 100 عريضة حيث إن جمعيات المجتمع المدني لم تتمكن من تسجيل ولو عريضة واحدة في كل جماعة ترابية للمزيد من الايضاح والتفصيل انظر: إبراهيم السهول، مرجع سابق، ص 304.

99- يُعدُّ العملُ الجمعويُّ من أبرز المُكوّنات الفاعلة ورُكنا أساسيا ضمن مؤسسات المجتمع المدني، لأن هذه المؤسسات تُشجّعُ على ثقافة التشارُك، من خلال اتخاذ المُبادرات ودعم الاقتراحات والقيام بدراسات وأبحاث قريبة من أرض الواقع. فاطمة أوسيد، دور منظمات المجتمع المدني في التعاون الدولي للتنمية "نموذج البنك الدولي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، 2004-2005، ص 78.

100- التعاونية جماعة تتألف من أشخاص طبيعيين اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم وحدهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة إليها وللقيام بتسييره وإدارته وفق المبادئ الأساسية المحددة. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1.83.226 صادر في محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون (الجريدة الرسمية عدد 3773 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1405 (20 فبراير 1985).

101- حكيمة ماهير، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تأملات وإشكالات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 27، 2019، ص 318-319.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

بالرغم من الإكراهات لمطروحة سابقا إلا أن النسيج الجمعوي قد تميز بمشاركة حيوية في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال مرحلتها الأولى (2005-2010) وساهم في خلق كفاءات مهنية جديدة وكشركاء للسلطات العمومية في الإشراف على المشاريع التنموية. فمساهمتها في إدارة مشاريع تمثل 29% من الغلاف الإجمالي للمشاريع في الوسط الحضري و19% في الوسط القروي وبطبيعة الحال لا يتميز هذا النسيج الجمعوي بالتجانس التام حيث أن هناك جمعيات ذات كفاءات عالية إلى جانب أخرى تحتاج إلى تعزيز قدراتها في المجال التقني والتسيير.

إن النسيج الجمعوي بعيد على أن يكون متجانسا، حيث نجد جمعيات لديها صيرورة تاريخية وقد أثبتت كفاءاتها في الميدان، إلى جانب جمعيات تحتاج إلى تقويتها. لذلك فإن هذا المستوى من المتفاوت للجمعيات قد يؤدي إلى توكيل بعض المشاريع لجمعيات لا تتوفر على جميع الضمانات المتعلقة بالتدبير أو المؤهلات التقنية التي تؤثر على إنجاز وديمومة هذه المشاريع، وبالتالي فمن الضروري وضع معايير لتأهيل الجمعيات الراغبة في العمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالإضافة إلى تقوية قدراتها[102]. وهكذا فإن الجمعيات الأكثر هيكلة والتي تتوفر على موارد بشرية مؤهلة و أثبتت قدرتها في هذا الميدان، قد تتم الاستعانة بها لتأطير الجمعيات الصغرى التي لا تتوفر على تجربة في الميدان وتكوين أطرها.

لذلك فإن الجمعيات التي تعتبر طرفا في صيرورة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لخلق ديناميكية جديدة تسعى إلى اكتساب المهارات والخبرات في مجال التدبير والتسيير عموما وتحمل المسؤوليات، ولن يتأتى لها ذلك إلا عبر مراجعة وصياغة قوانين أساسية وداخلية فعالة تواكب التطورات والسياقات الجديدة والمستجدات في هذا الميدان مع ضرورة احترام وتفعيل هذه القوانين.

خاتمة:

إن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها أن تكون وسطا بين الأفراد والدولة من جهة وبين الجهة والمنظمات التنموية من جهة أخرى، لأنها تشجع ثقافة التشارك من خلال اتخاذ المبادرات ودعم الاقتراحات والقيام بدراسات و ابحاث قريبة من أرض الواقع.

مما يمكن القول أن دور المجتمع المدني يكمل دور القطاع الحكومي في عملية تحقيق التنمية، واستمرارية تلك التنمية لرفع مستوى الأفراد، وذلك بإيجاد حلول لمعضلة الفقر من خلال دعم الخدمات والحاجيات المختلفة التي يحتاجها المجتمع، بشرط أن تكون مشاركة حقيقية وحرة للمجتمع المدني.

إن هذا التصور التشاركي يقوم بالضرورة على المشاركة الحرة والواعية لجميع المؤسسات في رسم الاختيارات ومراقبة القائمين على تدبير الشأن العام التنموي والعمل على تقوية العمل التضامني ودعمه، وكذا إيجاد الحلول للمشكلات في إطار تشاركي مع المعنيين مع ضرورة العمل على بناء مجتمع تحترم فيه الحقوق.

لائحة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1) الكتب:

102- حكيمة ماهير، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية " نموذج اقليم الصخيرات-تمارة، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط، 2013-2014، ص 58 .

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

- إبراهيم السهول، و اقع المجتمع المدني وتنزيل الديمقراطية التشاركية، المركز الديمقراطي العربي برلين- المانيا، الطبعة الأولى، 2021.

- أحمد بوعشيق، المر افق العام الكبرى، الطبعة الر ابعة دار النشر المغربية دار الشباب، 1999.

- حسن طارق، المغرب الاجتماعي 2008-2009، تقرير سنوي شامل حول السياسات الاجتماعية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، دار القلم، الرباط 2009.

- سعيد جعفري واخرون، المبادرة الوطنية للتنمية السياق العام، الأسس والآليات، القرارات والمهارات المطلوبة، مطبعة اومكراف الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2006.

- عبد الله حداد، الوجيز في قانون المر افق العمومية الكبرى، منشورات عكاظ، الرباط، أكتوبر 2001.

- محمد الاعرج القانون الإداري المغربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية الطبعة الثامنة الدار البيضاء، 2024.

- محمد كيشانة، المجتمع المدني أسسه المفهومية والإصلاحية واختباراته التاريخية، المركز الإسلامي للدراسات الاستر اتيجية، العتبة العباسية المقدسة، الطبعة الأولى، 2017.

- واصف منصور، المجتمع المدني، الضرورات والتحديات والمحاذير، مطبعة دار النشر المغربية، 2007.

2) الأطروحات

- الأشهب يونس، المجتمع المدني وإشكالية التنمية السياسية بالمغرب: حول المداخل السوسيوسياسية لفاعلية المجتمع المدني في التنمية الديمقراطية، أطروحة لنيل دكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، 2013-2014.

3) الرسائل:

- إدرس قرطول، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والحكامة الجيدة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، 2009-2010.

- الحسين ضعيف، الحكامة المحلية في ميدان التنمية البشرية، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام تخصص تدبير الشأن العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، 2010.

- حكيمة ماهير، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" نموذج اقليم الصخيرات-تمارة، بحث لنيل شهادة الماستر في القانون الدستوري وعلم السياسة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط، 203-2014.

- خليل سعدي، دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في العلوم السياسية والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط-اكدال، السنة الجامعية 2007/2007.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

- سومية حنون، الالتقائية في الحكامة المحلية الجديدة "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نموذجا" رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة الحسن الثاني المحمدية، سنة 2008-2009.

- فاطمة أوسيد، دور منظمات المجتمع المدني في التعاون الدولي للتنمية "نموذج البنك الدولي"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال الرباط، 2004-2005.

4) المقالات:

- حسان حمون، الدولة والمجتمع الدني فسي الفكر السياسي الحديث مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية العدد 4 لسنة 2022.

- حكيمة ماهير، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تأملات وإشكالات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 27، 2019.

- عبد الفتاح ياغي السياسات العامة النظرية والتطبيق، دار النشر غير مذكور، الطبعة الأولى 2009.

- لخيار زهير، المجتمع المدني والحكامة نحو تقوية القدرة التفاوضية للعمل الجمعوي، (سؤال الحكامة في المغرب رهانات وتطبيقات)، العدد الثامن، 2008.

5) النصوص القانونية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.83 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015.

- الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.13 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015.

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436، 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111.12 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 هـ، 23 يوليوز 2015 ص 6660-67085.

- ظهير شريف رقم 1.02.297 صادر في 25 رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ قانون رقم 78.00 متعلق بالميثاق الجماعي، ج رعدد 5058 بتاريخ 21 نوفمبر 2002، مغير بظهير شريف رقم 1.03.82 صادر في 20 محرم 1424 (24 مارس 2003) بتنفيذ القانون رقم 01.03، ج رعدد 5093 بتاريخ 24 مارس 2003، ومغير ومتمم بالقانون رقم 17.08 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.08.153 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، ج رعدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.

- الظهير الشريف رقم 1.83.226 صادر في محرم 1405 (5 أكتوبر 1984) بتنفيذ القانون رقم 24.83 المتعلق بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون (الجريدة الرسمية عدد 3773 بتاريخ 29 جمادى الأولى 1405 (20 فبراير 1985).

6) الوثائق الرسمية:

- وزارة العدل، الميثاق الجماعي، إصدارات مركز الدراسات والأبحاث الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو سلسلة نصوص قانونية غشت 2011، عدد 5.

مجلة علمية محكمة © ردمد ISSN: 3009-5611 الإيداع القانوني بملف الصحافة 2024/01م

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- **SASKIA SASSEN, la globalisation, une sociologie, paris, Gallimard, 2009 .**
- **KILALI Abderrazak, gouvernance locale et exclusion sociale au Maroc: Etude de cas Arrondissement Yaacoub El mansour, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes supérieures Approfondies, Faculté des sciences juridiques économiques et sociales Souissi, Rabat, 2007/2008**
- **Mostapha fikri, la bonne gouvernance administrative au Maroc: mission possible, libraire Mohammedia et du groupe immobilier allé Mohammedia 2005.**
- **ROYAUME DU MAROC HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN, Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) exercice 2007, rapport synthèse décembre.**